

شاشيل

قولي شيئاً .. يا حكومة !

■ عدنان حسين

عندما توفيت الأميرة ديانا منذ أربع عشرة سنة (٣١ آب ١٩٩٧) في الحادث المميع المعروف أصيبت الأمة البريطانية بصدمة شاملة لم تعرف لها مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية، فالأميرة أسرت قلوب البريطانيين جميعاً تقريباً بتواضعها الجَمِّ وابتسامتها الساحرة، وظلت أميرة لقلوبهم حتى بعد خروجها من العائلة المالكة بطلاقها من العهد الأمير تشارلز. توقع البريطانيون المفجوعون أن تواسيهم ملكتهم اليزابيث الثانية بكلمة في الحال، بيد أن الملكة لم تظهر لتعزيهم لا في اليوم الأول ولا الثاني ولا الثالث.. كادت الأمة البريطانية أن تتفجر من الغضب، فسوتت واحدة من أهم صحفهم اليومية صفحاتها الأولى بالخط العريض: "قولي شيئاً يا أمنا!، ما اضطر اليزابيث الثانية إلى النزول من عليائها لتواسي أمتها الحزينة بكلمة متفجرة وسمحت لحفيديها، إبني ديانا، بالنزول هم أيضاً إلى حيث كان يصطف البريطانيين بعشرات الآلاف لوضع الزهور عند جدران قصر الأميرة الراحلة.

تذكرت هذا، وكنت بين شهوده المباشرين، وأنا أقرأ إن الشاعر البصري المبدع كاظم الحجاج اعكف في منزله حتى الموت احتجاجاً على الانقطاع الدائم للتيار الكهربائي في مدينته، مبدياً اعتذاره عن عدم الرد على اتصالات أصدقائه وهذا الخبر جاء بعد الخبر عن مقتل صاحب مولدة أهلية في العاصمة بغداد هجم عليه المشتركون لديه بعد أن رفض تشغيل المولد في ظهيرة يوم كافر الحرارة.. وللتذكير فإن أهل البصرة خرجوا قبل سنة في مسيرة تشييع رمزي للكهرباء تحولت إلى تظاهرة غاضبة وحانقة على الحكومة التي أكرت من وعودها بصل المشكلة، لكن ما حدث بعد ذلك هو توالي الأخبار عن قصص الفساد المهولة.

والخير إن يتراقفان مع معلومات تتداول عبر مواقع الإنترنت والبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي عن شبكات فساد تحوم حول آخر عقدين وبعثتهما وزارة الكهرباء مع شركتين كندية والمانية، ومنبع الشبهة أن الشركة الكندية لا تاريخ ولا جغرافياً معتبرين لها مع أن قيمة العقد معها ١,٢ مليار دولار، والشركة الألمانية كانت قد أعلنت إفلاسها قبل عدة أشهر من التوقيع مع الوزارة على العقد الذي قيمته نحو ٦٢٥ مليون دولار.

ومن المفروض أن يكون رئيس الوزراء على علم مباشر بهذه المعلومات فقد بارز الدكتور جواد الهاشم وزير التخطيط ومحافظ البنك المركزي الأسبق المنفي في كندا بإرسال رسالة مفصلة إلى رئيس الوزراء عبر الناطق باسم الحكومة على الديباغ، ويعتد بنسخ منها إلى رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي الأعرجي ومحافظ البنك المركزي الدكتور سنان الشبيبي، وإلى آخرين غيرهم بينهم كاتب هذه السطور.

وتترافق هذه الأخبار والمعلومات مع تأكيد عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب عن التحالف الوطني عدي عواد أن "وزارة الكهرباء فشلت بنسبة ١٠٪ في تنفيذ خطة الطوارئ التي أطلقتها في نيسان الماضي".

ويتراقف هذا كله مع كشف نائب آخر عن التحالف الوطني أيضاً، هو عزيز كاظم علوان العكيلي، بعض ما دار في جلسة الاستشارة الثنائية لثلاث وزراء رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء وعد شلال، حيث وجه النواب أسئلة أفادت بأن وحدات الكهرباء الإنتاجية التي خصصت إلى المحافظات عام ٢٠٠٨ ظلت متروكة في العراق، وأن سفيكتين لإنتاج وتوليد الكهرباء في البصرة (جليتا) على أن تنتج الواحدة منها ١٢٥ ميغاواط، إلا إنها أنتجت ٢٥ ميغاواط وهنيت (طارت) المئة".

العراقيون جميعاً يشعرون على نار مستعرة في صيف لاهب، يصدهم هذا الدفق الثقليل من الأخبار والمعلومات الصارخة، والحكومة صامتة كأنها الكلام يدور عن الصومال أو الفلبين فلا يعينها في شيء من قريب أو بعيد!

قولي شيئاً يا الحكومة المفترض أنها أم الشعب!

سحب ترشيح الأسدي لوزارة الداخلية

الكتل تستعجل الحوارات؛ حسم الحقائق الأمنية في الأسبوع المقبل

□ بغداد / المدى

بعد أن اتفق قادة الكتل السياسية على حل جميع المشاكل العالقة في اجتماعهم الأخير، بدأت عجلة الحوارات والمفاوضات تدور إذ تشير مصادر مطلعة تحدثت ل(المدى) إلى أن التحالف الوطني والقائمة العراقية يسعيان إلى حسم الوزارات الأمنية قبل الفترة التي حددها قادة الكتل السياسية أي مدة (الأسبوعين).

وقال عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني إحسان العوادي إن كتلته مصممة على حسم هذا الملف بشكل نهائي سيما وإن قادة الكتل السياسية حددوا سقفاً زمنياً لذلك.

وأضاف في تصريح خص به (المدى) أن الأسماء التي سيطرحها التحالف الوطني سيكون بعضها قد طرح في الماضي بالإضافة إلى أسماء أخرى سيسجري طرحها للحصول على موافقة مجلس النواب.

ونفى العوادي أن يكون عدنان الأسدي من بين المرشحين الذين ويقدمهم رئيس الوزراء للبرلمان، وأوضح أن الأسدي يشغل حالياً منصب الوكيل الأقدم في وزارة الداخلية واستبعد أن يدرج ضمن الأسماء التي سيدقها المالكي، ولم يكشف العوادي عن الأسماء المرشحة لمنصب وزير الداخلية سوى توفيق الجابري الذي طرح اسمه لمجلس النواب إلا أن الأخير لم يقدمه لغرض التصويت عليه بدعوى أن ملف الوزارات الأمنية لم يحسم بعد.

في غضون ذلك أفاد مصدر في مجلس النواب إن مسألة تحديد المرشحين للمناصب الأمنية ستحسم خلال الأسبوع المقبل، فضلاً عن إجراء القراءة الأولى لمشروع قانون المجلس الأعلى للسياسات الاستراتيجية.

وقال النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقيين، عارف طيفور، لوكالة كردستان للأخبار (أكانبوز) إن العملية السياسية في العراق، ستشهد في الأسبوع المقبل نشاطات مكثفة ما قد يؤدي إلى تحرير العملية من الجمود الحالي.

وأضاف طيفور أن جلسات مجلس النواب ستتناقش الأسبوع المقبل وتستمر لمدة ١٥ أيام، مبيناً أن أهم النقاط المحتملة بحثها هو إجراء القراءة الأولى لمشروع قانون المجلس الأعلى للسياسات الاستراتيجية، بعد أن يتم إحالته إلى المجلس من قبل



أكثر من هذا الوقت، عضو القائمة الأخرى زياد الذرب أفاد أن قائمته انتهت من مباحثاتها بشأن ترشيح أربعة أسماء جديدة لتولي حقيبة الدفاع والتي سيتم إرسالها لاحقاً إلى رئيس الوزراء بكتاب رسمي.

وأوضح الذرب أن "من بين الأسماء التي تم الاتفاق على ترشيحها هما النائبان قيس الشندر، وجابر الجابري، فيما تم ترشيح وزير الدولة صلاح الجبوري للمنصب أيضاً، مشيراً إلى أنه "لم يتسن له الإطلاع على المرشح الرابع".

وأضاف الذرب أن صلاح الجبوري، وجابر الجابري مديان، فيما يحمل قيس الشندر رتبة عميد في القوات الخاصة للجيش العراقي السابق، لافتاً إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي أبدى قناعته بأن يتولى المنصب شخصية مدنية".

وصوت مجلس النواب العراقي في ٢١ من شهر كانون الأول الماضي على منح الثقة بالأغلبية الكبيرة للحكومة التي قدمها رئيس الوزراء نوري المالكي، التي تكونت من ٤٢ وزارة، وبنجاية روز نوري شاويس وزير التجارة وكافة، وحسين الشهرستاني لشؤون الطاقة، وصالح المطلك، فيما تولي المالكي إضافة إلى منصبه رئيساً للوزراء مناصب وزير الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة.

وتعهد المالكي خلال جلسة منحه الثقة بالعمل على تسمية وزراء للوزارات التي تدار بالوكالة خلال أسابيع، لكن ذلك لم يحصل بسبب الخلافات بين الكتل على بعض الأسماء المرشحة لشغل حقائب الوزارات الأمنية.

وتسود خلافات أشهر حول المرشحين للحقائب الأمنية التي لا تزال شاغرة، وخاصة حقيبتي الداخلية والدفاع، إذ أن الأولى من حصص التحالف الوطني والثانية من حصص ائتلاف العراقية بشرط منحها مستقلين، لكن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر.

وكانت الكتل السياسية قد اتفقت وفق مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني على أن يتسلم مرشح من قبل التحالف الوطني وزارة الداخلية، مقابل تقديم القائمة العراقية شخصية لشغل حقيبة الدفاع، ولكن رئيس الحكومة نوري المالكي شدد على أن يكون المرشح مستقلاً.

له أمس، إن الكتل النيابية اتفقت فيما بينها على تبديل الأسماء التي رفضت من قبل الأطراف الأخرى بشخصيات جديدة.

وأضاف أنه سيكون لقائمة العراقية أربعة مرشحين لمنصب وزارة الدفاع، يتم اختيارهم أحدهم فيما بعد، لكي تبقى هذه الوزارات المهمة في تشكيلة الحكومة العراقية، شاغرة

جلال طالباني في الثلاثاء الماضي تضمن إلغاء جميع أسماء المرشحين لمنصب وزارة الدفاع، وإن تحولت وزارة الأمن الوطني إلى الأمن العام، إلى رئيس الوزراء في موعد سريع ويتم حسم ملف الوزارات الأمنية في غضون أسبوعين.

من جهته، قال النائب عن قائمة العراقية اسكندر وتوت في تصريح

رئيس جمهورية العراق، وأشار إلى أنه نظر للوجود اتفاق مبدئي بين الكتل السياسية، فمن المرجح أن تحسم المناصب الأمنية في غضون الأسبوع المقبل، لأن قائمته دولة القانون والعراقية سيسندلان مرشحيهما السابقين بمرشحين جدد. وأوضح أن هناك احتمالاً كبيراً أن يتم ترشيح عدنان الأسدي من دولة

رئيس جمهورية العراق، وأشار إلى أنه نظر للوجود اتفاق مبدئي بين الكتل السياسية، فمن المرجح أن تحسم المناصب الأمنية في غضون الأسبوع المقبل، لأن قائمته دولة القانون والعراقية سيسندلان مرشحيهما السابقين بمرشحين جدد. وأوضح أن هناك احتمالاً كبيراً أن يتم ترشيح عدنان الأسدي من دولة

الموسوي لـ(المدى): المتورطون يعاقبون بالإعدام

البرلمان يحقق مع مسؤولين في وزارة النفط عن "البنزين المسرطن"

□ بغداد / المدى

كشف عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب طلال الزويبي عن حدوث حالات تواطؤ بين وزارة النفط والتجار العراقيين أسفرت عن دخول الوقود المسرطن إلى البلاد.

الزويبي وفي تصريح خص به "المدى" أمس قال إن الحكومة الصينية منعت تصدير هذا النوع من الوقود بعد اكتشاف المواد المسرطنة فيه، وبعد ورود هذه المعلومات من هناك عمدت اللجنة على فحص البنزين واكتشاف المواد المسرطنة في مختبرات عالمية، مشيراً إلى حدوث حالات عديدة من السرطان في صفوف المواطنين العراقيين الذين يستخدمونه في المولدات والسيارات.

إلى ذلك، طالب عضو اللجنة الآخر جعفر الموسوي كل من تضرر وأصيب بمرض السرطان جراء استخدامه لمادة البنزين المسرطن على إقامة دعوى قضائية مطالباً المسؤولين عن استيراد هذه المادة رغم التجنبيات الكثيرة من قبل بلدان المنشأ للمطالبة بتعويضات مادية ونفسية وفقاً لإحكام القانون العراقي.

وقال الموسوي في اتصال هاتفي مع (المدى) إن كل من ثبت عليه الفساد والمسؤولية في استيراد هذه المادة المسرطنة فإنه يقع ضمن القتل العمد وفق قانون العقوبات العراقي وتصل عقوبتها إلى الإعدام.

وأضاف الموسوي إن لجنة النزاهة في البرلمان عكفت على تحليل هذه المادة وثبت عليها أن مادة الرصاص المستخدمة التي تدخل في صناعة البنزين مسببة لأمراض لسرطان جراء العوادم التي تستخرج من قبل السيارات بعد استخدامها للوقود، مشيراً إلى أن اللجنة استندت على تحليلات مختبرات



لأن الدول المختلفة هي التي تشتريها فقط وتستفيد منها في تنقية البنزين لتقليل الكلفة.

فيما أكد النائب بهاء الأعرجي رئيس النزاهة البرلمانية بوجود بنزين مسرطن وورده وزارة النفط وأكده مؤسسات رسمية حكومية.

وقال الأعرجي إن هذا يأتي ليشكل خطراً آخر يدهم الحياة العراقية لكن خطورة الموضوع هذه المرة تكمن في المساحة الكبيرة التي يتم فيها استخدام البنزين حيث تشكل عملية الاستخدام نسبة ٩٠٪ من العراقيين لأن استخدامات البنزين أصبحت في كل شيء.

الخبيرة في مجال العلوم الحياتية قالت: إننا أمام خطر حقيقي يدهم حياة العراقيين يفوق التصورات خاصة وأن البنزين أصبحت الحاجة له تفوق حتى غذاء الناس بعد إن أصبح جزءاً من متطلبات العائلة العراقية بعد أن تحول القطع المبرمج إلى مسرحية هزلية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بمعدلات عالية وأصبح نصف ساعة مقابل ست ساعات قطع مما يعني أن الناس تكون أمام دائل أخرى لتوفير الكهرباء بعد فشل مشروع المولدات الأهلية.

وأضافت رسل الجبوري في اتصال هاتفي: أن الأمر يتطلب أن تدقق الحكومة فيما جاءه من تلك التصريحات حسب وأتمى معرفة الدواعي والأسباب التي جعلت وزارة النفط تتعاقد لتوريد مواد مسرطنة تدخل في صناعة البنزين فإذا كانت المعلومات التي وصلت للنزاهة البرلمانية دقيقة وأنا أشك لأن التوريد يعني ارتكاب جريمة جنائية وليس إهمالاً في عمل المعنى فهذا يحتاج تطبيق أقصى العقوبات.

نفى عضو لجنة الصحة والبيئة النيابية قتيبة الجبوري ما يشاع عن "وجود بنزين مسرطن في محطات تعبئة الوقود العراقية".

تسببت بها هذه المادة، من جهته قال النائب في التحالف الوطني عن كتلة الإصرار جواد الشهبلي إن: "الأسبوع المقبل سيشهد استجواب عدد من المسؤولين الحاليين والسابقين في وزارة النفط لتهاونهم في شراء مواد تدخل في صناعة البنزين المسرطن".

وأشار إلى أن هذا "العدم سبب في إصابة ٧٥ بالمئة من أمراض السرطان التي تصيب الأطفال [٤٠] بالمئة بالنسبة لحالات السرطان التي تصيب الكبار".

مستغرباً شراء العراق مثل هذه المواد الممنوعة

تسببت بها هذه المادة، من جهته قال النائب في التحالف الوطني عن كتلة الإصرار جواد الشهبلي إن: "الأسبوع المقبل سيشهد استجواب عدد من المسؤولين الحاليين والسابقين في وزارة النفط لتهاونهم في شراء مواد تدخل في صناعة البنزين المسرطن".

وأشار إلى أن هذا "العدم سبب في إصابة ٧٥ بالمئة من أمراض السرطان التي تصيب الأطفال [٤٠] بالمئة بالنسبة لحالات السرطان التي تصيب الكبار".

مستغرباً شراء العراق مثل هذه المواد الممنوعة

تسببت بها هذه المادة، من جهته قال النائب في التحالف الوطني عن كتلة الإصرار جواد الشهبلي إن: "الأسبوع المقبل سيشهد استجواب عدد من المسؤولين الحاليين والسابقين في وزارة النفط لتهاونهم في شراء مواد تدخل في صناعة البنزين المسرطن".

وأشار إلى أن هذا "العدم سبب في إصابة ٧٥ بالمئة من أمراض السرطان التي تصيب الأطفال [٤٠] بالمئة بالنسبة لحالات السرطان التي تصيب الكبار".

مستغرباً شراء العراق مثل هذه المواد الممنوعة

تسببت بها هذه المادة، من جهته قال النائب في التحالف الوطني عن كتلة الإصرار جواد الشهبلي إن: "الأسبوع المقبل سيشهد استجواب عدد من المسؤولين الحاليين والسابقين في وزارة النفط لتهاونهم في شراء مواد تدخل في صناعة البنزين المسرطن".

وأشار إلى أن هذا "العدم سبب في إصابة ٧٥ بالمئة من أمراض السرطان التي تصيب الأطفال [٤٠] بالمئة بالنسبة لحالات السرطان التي تصيب الكبار".

مستغرباً شراء العراق مثل هذه المواد الممنوعة

أخبار

تلكؤ في خفض رواتب الرئاسات

■ كشف ائتلاف دولة القانون، عن تلكؤ في اقرار قانون خفض رواتب الرئاسات الثلاث، مبيناً أنه يسعى إلى الضغط على اللجان المعنية لالتهتاء من أعداد القانون والمصادقة عليه في مجلس النواب.

وقال عضو الائتلاف خالد الاسدي لوكالة كردستان للأخبار، إن "هناك تلكؤاً من قبل اللجنتين المالية والقانونية في مجلس النواب بشأن تشريع قانون خفض رواتب الرئاسات الثلاث"، مبيناً أن "القانون كان مقرراً التصويت عليه خلال المرحلة الماضية"، موضحاً أن "قائمته ستضغط باتجاه الإسراع بتشريع القانون وتطبيقه".

القراءة الثانية لتنظيم حمل السلاح قريباً

■ أعلنت لجنة الامن والدفاع النيابية، عن ان قانون تنظيم حمل السلاح ستقيم قراءته قراءة ثانية في مجلس النواب.

وقال عضو اللجنة حاكم الزاملاني إن "بعد اقرار قانون قوى الامن الداخلي والذي يعد من اهم القوانين التي تخدم منتسبي وزارة الداخلية تسعى لجنة الامن والدفاع لتقديم قانون تنظيم حمل السلاح للبرلمان لقراءته قراءة ثانية".

وأوضح الزاملاني أن "القانون ينص على ان يكون السلاح بيد الدولة والا يكون مشاعاً في الشارع العراقي وهذا ما اتفقت عليه الكتل السياسية.

الافراج عن سجناء افغان وايرانيين

■ أفرج السجن الإصلاحي في الناصرية عن عشرة سجناء أفغان وثلاثة إيرانيين، بعد صدور عفو بحقهم.

وقال عباس ناصر شمخي مدير السجن الإصلاحي في الناصرية، إن السجناء الثلاثة عشر المفرج عنهم كانوا أعتقلوا بسبب دخولهم الأراضي العراقية بدون أوراق ثبوتية بحجة زيارة العتبات الدينية المقدسة.

وأوضح، إن رئاسة الجمهورية أصدرت عفواً خاصاً بحق السجناء الذين كانوا ينفذون حكماً أمدهم ست سنوات، قضوا منها فترات متباينة في السجن تراوحت بين (١-٣) سنوات.

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

المدير الفني	سكرتير التحرير الفني	مدير التحرير الفني	مدير التحرير الاداري	مدير تحرير الملاحق	مدير التحرير التنفيذي	المدير العام	رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
خالد خضير	ماجد الماجدي	علاء المرجعي	نزار عبدالستار	علي حسين	عامر القيسي	غادة العاملي	فخري كريم

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع	فاكس: ٢٢٢٢٢٨٩	كردستان، أربيل، شارع برايتي	بغداد، شارع أبو نواس
مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	بيروت، الحمراء/ شارع ليون	دمشق، شارع كرجية حداد	محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
	بيروت، ص.ب. ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦	ص.ب. منصور، الطابق الاول	بناء ١٤١
	تليفاكس: ٧٥٢٦١٧، ٧٥٢٦١٦	هاتف: ٢٢٢٢٢٧٦ - ٢٢٢٢٢٧٥	هاتف: ٧١٧٨٥٩٠ - ٧١٧٨٩٨٥